المركز التدريبي لدراسات الدخل القومي*

نظمتـــه

جمعية الاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع

بالتعاون مع

إدارة المعاونات الفنية ومكتب الإحصاء التابعين لهيئة الأمم المتحدة

الغرض من هذا المركز التدريبي هو النهوض بدراسات الدخل القومي وتحسين الإحصاءات التي ينبني تقديره عليها حتى تفي بالحاجة إلى التقديرات التي تقوم على أسس سليمة .

ولتحقيق هذا الغرض يمكن أن تتبع الوسائل الآتية :

تنظيم دراسات في موضوع الدخل القومي تتناول تعاريفه والمبادىء الأساسية والمباحث المتشعبة المتصلة به ، وتدريب المنتسبين على الطرق الإحصائية التي تتبع في تقديره والتطبيقات العملية في التحليل الاقتصادي .

تطبيق المعايير والتوصيات الدولية على الإحصاءات المحلية بغية تحسينها ولتسهيل المقارنات الدولية .

تنمية الروابط وتنسيق الجهود بين الإدارات والهيئات المحلية المختصة بجمع البيانات والإحصاءات الاقتصادية والمالية وتبادل الآراء بين الباحثين لتحسين الطرق المتبعة محلياً .

فكرة المركز التدريبي :

تناولت الكلمة القيمة التي ألقاها حضرة الدكتور حلمي بهجت بدوي وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة المركز التدريبي في حفل افتتاحه مسألة

* المنعقد بالقاهرة بمقر جمعية الاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع في خلال المدة من ١٢ يناير إلى ٢١ أبريل سنة ١٩٥٣ .

النهوض بدراسات الدخل القومى وتطبيقاته عن طريق تنظيم المركز التدريبى . وفيما يلى بعض ما جاء فى هذه الكلمة :

« منذ أمد طويل أولت الجمعية موضوع الدخل القومى اهتماماً كبيراً ونشرت عنه مقالات قيمة فى مجلة «مصر المعاصرة» . وكلما تعمقنا فى دراسة هذا الموضوع كلما تبين لنا أنه لم يلق فى بلادنا العناية والاهتمام الواجبين وكلما شعرنا بوجه خاص بالحاجة الشديدة إلى الإحصاءات الدقيقة والتقديرات السليمة فى هـذا الميدان الاقتصادى الحيوى .

« وقد رأت الجمعية إزاء ذلك أن تولى هذا الموضوع ما هو جدير به من عناية بتنظيم هذا المركز التدريبى ، وهدفها من ذلك زيادة الاهتمام بدراسات الدخل القومى وتطبيقاته .

« وقد رحبت الجهات الحكومية المختصة بهذا المشروع وأيدته إدارة المعاونات الفنية بهيئة الأمم المتحدة وإليها يرجع فضل المعاونة على إخراجه إلى حيز التنفيذ » .

القائمون بتنظيم المركز التدريبى :

نظم هذا المركز التدريبى جمعية الاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع بالتعاون مع إدارة المعاونات الفنية ومكتب الإحصاء التابعين لهيئة الأمم المتحدة .

مساهمة الجمعية :

قامت الجمعية بتنفيذ الالتزامات المنصوص عنها فى الاتفاق المبرم بينها وبين هيئة الأمم المتحدة ، فعينت مديراً للمركز التدريبى كما عينت إخصائيين مصريين لمعاونة خبيرى الأمم المتحدة ، واتخذت الجمعيـة مقراً لانعقاد الدراسات كما قامت بتدبير الخدمات الإدارية العديدة التى استلزمتها أعمال المركز وتكفلت بنفقات إقامة خبيرى الأمم المتحدة .

مساهمة هيئة الأمم المتحدة :

قامت بتزويد المركز التدريبى بخبيرين فى الموضوع هما المستر بيتر دى ولف

والمستر جون كراوفورد ليقوما بالتعاون مع الجمعيـة بتنظيم أعمال المركز التدريبي طبقاً لأحدث نظم الإحصاءات الاقتصادية وبصفة خاصة إحصاءات الدخل القومى والعمل على تحسين تقديراته .

كما تكفلت بنفقات سفر الخبيرين فى الذهاب والعودة ودفع مرتباتهما ، بالإضافة إلى بدل الإقامة المناسب .

إدارة المركز التدريبى :

مجلس الإدارة : تألف مجلس للادارة للاشراف على أعمال المركز التدريبي والنظر فى اتخاذ القرارات الهامة التى تتعلق بنواحى تنظيمه ، وقد حظى المجلس برئاسة حضرة الدكتور حلمى بهجت بدوى وزير التجارة والصناعة وسكرتير عام الجمعية ، وتألف أعضاء المجلس من حضرات : الدكتور عبد الحكيم الرفاعى مدير البنك العقارى الزراعى المصرى والدكتور عبد المنعم الشافعى مدير عام مصلحة الضرائب والأستاذ سى اللقانى المستشار الاقتصادى السابق لوزارة الاقتصاد الوطنى والأستاذ منصور مشالى مدير عام مصلحة الإحصاء والتعداد والمستر بيتر دى ولف خبير هيئة الأمم المتحدة .

وعهد بإدارة المركز التدريبى إلى حضرة الأستاذ منصور مشالى مدير عام مصلحة الإحصاء والتعداد .

وقد اجتمع مجلس إدارة المركز التدريبي فى ٥ يناير سنة ١٩٥٣ وبحث الشروط والمؤهلات الواجب توافرها فى المنتسبين للمركز والعدد المناسب للدراسة به وتاريخ افتتاحه .

وقد وقع الاختيـار على إخصائيين هما حضرتا الأستاذ بهجت الطويل والدكتور صالح ابراهيم طولان عضوا اللجنة الفنية بمصلحة الإحصاء للمعاونة مع خبيرى هيئة الأمم المتحدة فى أعمال المركز التدريبي .

كما وقع الاختيـار على حضرة الأستاذ ابراهيم أحمد قاسم رئيس قسم إحصاء الضرائب بمصلحة الإحصاء للقيام بمهمة المدير الإدارى المساعد للمركز التدريبي .

برنامج الدراسة :

يقتضى التنظيم المنتج لدراسات الدخل القومى أن يكون المختصون بإعداد بياناته الأساسية على درجة كبيرة من تفهم هـذه البيانات والإحاطة بالتعاريف والتقاسيم المختلفة المستخدمة ، ومغزى البيانات التى تتضمنها الجداول التى يتألف منها الهيكل العام للدخل القومى والإنفاق ، ومناقشة الطرق الإحصائية الفنية المتبعة فى تقديره .

وقد استقر الرأى على تنظيم برامج دراسات المركز التدريبى فى الموضوعات التالية :

(ا) المناهج الأساسية .

(ب) المناهج الخاصة باستعادة المعلومات .

(ج) حلقات المناقشة .

وفيما يلى بيان موجز لما تضمنه كل من هذه الموضوعات :

(ا) المناهج الأساسية .

تشمل موضوع الدخل القومى والدراسات المتعلقة به : المبادىء الأساسية للدخل القومى ، الطرق الرئيسية لتقديره ، إحصاءات تكوين رأس المال ، الدخل القومى مقوماً بأسعار ثابتة ، الحسابات الأهلية ، تحليل بيانات الدخل القومى ، المقارنة الدولية لتقديرات الدخل القومى .

(ب) المناهج الخاصة باستعادة المعلومات .

تشمل الطرق الإحصائيـة وأدوات التحليل الاقتصادى المستخدمة فى دراسات الدخل القومى .

الطرق الاحصائية :

تناول منهاج الدراسات الخاصة بالطرق الإحصائية الموضوعات التالية :

التوزيع التكرارى ، المتوسطات ، التشتت ، تحليل الارتباط ، الأرقام القياسية ،

تحليل السلاسل الزمنية ، موضوع العينات .

الاقتصاد :

تضمنت سلسلة المحاضرات فى موضوع الاقتصاد عرضاً عاماً للنظرية الاقتصادية ، والعلاقة بينها وبين إحصاءات الدخل القومى كما اشتملت على مباحث مختلفة ، مثل نظرية الأسعار والنقود والتحليل الاقتصادى كما جرت مناقشة لبعض المشاكل الاقتصادية فى مصر فى الوقت الحاضر مثل نظام الضرائب والنقد والإصلاح الزراعى ... الخ .

حلقات المناقشة :

عقدت حلقات للمناقشة ، فى فترات منتظمة ، الغرض منها إتاحة الفرصة للمنتسبين لزيادة تفهم الموضوعات التى تضمنتها برامج الدراسة واستيضاح المسائل التى تحتاج إلى مزيد من التفصيل .

إختيار المنتسبين :

أعدت الجمعية استمارة خاصة تحتوى على عدة بيانات عن كل منتسب (الإسم ، والسن ، العنوان ، الدرجات العلمية الحاصل عليها ، الكليات التى تخرج منها ، سنة التخرج ، الموضوعات الرئيسية التى تضمنتها الدراسات السابقة ، الوظيفة أو العمل الحالى) وقد أرسلت هـذه الاستمارات إلى الوزارات والمصالح والهيئات التى تتفق أعمالها وطبيعة الدراسة بالمركز التدريبى لملئها وإعادتها .

ورغبة فى الحصول على أكبر قسط من الفائدة حدد عدد المنتسبين بحيث لا يتجاوز الستين من مختلف الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات الحرة .

والقاعدة التى اتبعت فى اختيار هؤلاء المنتسبين ما يتمتعون به من خبرة سابقة فى هذا الميدان ، وما يرجى من انتفاعهم بالمعلومات الفنية الجديدة التى يحصلون عليها فى التطبيقات العملية .

وقد افتتح المركز التدريبى فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٣ بمقر الجمعية ، وأناب حضرة

الرئيس اللواء محمد نجيب حضرة الدكتور محمد فؤاد جلال وزير الإرشاد القومى عنه فى حفل افتتاح المركز الذى حضره أكثر من مائتين من المهتمين بموضوع الدراسات من الهيئات الأهلية والدولية المختلفة .

وقد ألقى حضرة الدكتور حلمى بهجت بدوى كلمة افتتاح المركز التدريبى نوه فيها باهتمام الجمعية منذ أمد طويل بدراسات الدخل القومى وتطبيقاته . وأعرب عن ثقته فى أن يساهم المنتسبون بعد انتهاء تدريبهم بالمركز فى تحسين إحصاءات الدخل القومى وتقدم تحليلاته وتطبيقاته مما يؤدى إلى انتفاع شامل بهذا الفرع الحيوى من فروع النشاط الاقتصادى .

وأعقبه حضرة الأستاذ منصور مشالى بكلمة أوضح فيها أهمية الإحصاءات فى ميدان البحث العلمى وخاصة بالنسبة لتقديرات الدخل القومى .

ثم ألقى المستر بيتر دى ولف خبير هيئة الأمم المتحدة كلمة تناول فيها أهمية إحصاءات الدخل القومى وجهود الأمم المتحدة فى ميدان التعاون الدولى بغية العمل على تحسين تقديراته ، وأعرب عن أمله فى قيام التعاون الوثيق بين الهيئات المختصة بجمع بياناته وإحصاءاته على ضوء دراسات المركز التدريبى .

كلمة حضرة الدكتور حلمى بهجت بدوى

وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة المركز التدريبى
لدراسات الدخل القومى فى حفل افتتاح المركز

حضرة الرئيس ، سيداتى وسادتى

يسرنى أن أعلن هذا المساء افتتاح أعمال المركز التدريبى لدراسات الدخل القومى .

منذ أمد طويل أولت الجمعية موضوع الدخل القومى إهتماماً كبيراً فتناولت جوانبه المختلفة بالدراسة والبحث فى نواحى نشاطها المتعددة ، ونشرت عنه مقالات

قيمة فى مجلة « مصر المعاصرة » ، وكلما تعمقنا فى دراسة هذا الموضوع كلما تبين لنا أنه لم يلق فى بلادنا العناية والإهتمام الواجبين ، وكلما شعرنا بوجه خاص بالحاجة الشديدة إلى الإحصاءات الدقيقة والتقديرات السليمة فى هذا الميدان الإقتصادى الحيوى .

وقد رأت الجمعية إزاء ذلك أن تولى هذا الموضوع ما هو جدير به من عناية بتنظيم هذا المركز التدريبى ، وهدفها من ذلك زيادة الإهتمام بدراسات الدخل القومى وتطبيقاته وقد رحبت الجهات الحكومية المختصة بهذا المشروع وأيدته إدارة المساعدات الفنية بهيئة الأمم المتحدة وإليها يرجع فضل المعاونة على إخراجه إلى حيز التنفيذ . فقد قامت هذه الإدارة بتزويد المركز بخبيرين ممتازين فى الموضوع هما المستر بيتردى ولف والمستر جون كراوفورد ، وأنا على يقين من أنهما سوف يساهمان مساهمة قيمة فى بلوغ الهدف الذى يرمى اليه هذا المشروع .

أما هذا الهدف فهو تمكين المهتمين بالدراسات الإقتصادية والإحصائية من التوسع فى دراسة هذه الناحية الهامة من نواحى الحياة الإقتصادية . وقد كان الإقبال شديداً على الإلتحاق بالمركز التدريبى فجاوزت طلبات الانتساب الإمكانيات المتاحة . وروعى فى إختيار المنتسبين ما يتمتعون به من خبرة سابقة فى هذا الميدان وما يرجى من انتفاعهم بالمعلومات الفنية الجديدة التى يحصلون عليها فى التطبيقات العملية .

وتمشياً مع هذه الإعتبارات تقرر قبول ستين منتسباً من خريجى الجامعات من الموظفين بالإدارات الحكومية والمنشآت الحرة .

وكلنا ثقة من أن هؤلاء المنتسبين سوف يساهمون بعد إتمام تدريبهم فى تحسين إحصاءات الدخل القومى وتقدم تحليلاته وتطبيقاته مما يؤدى إلى انتفاع شامل بهذا الفرع الحيوى من فروع النظام الاقتصادى .

وإنه لما يبشر بالخير أن تبدأ دراسات المركز التدريبى فى الوقت الذى أخذت فيه جهودنا القومية تنتظم فى حركة منسقة متكاملة لتنمية الإقتصاد القومى فى ظل العهد الجديد بغية تحقيق الرخاء العام .

وإنى نيابة عن الجمعيـة أرجو أن أعبر عن عميق تقديرى لهيئة الأمم المتحدة لمعاونتها القيمة فى تنظيم هذا المركز التدريبى الذى يسهم بحق فى تحقيق أهدافها نحو التقدم الإقتصادى والإجتماعى .

وإليكم سيداتى وسادتى أتوجه بالشكر لتفضلكم بحضور حفل إفتتاح هذا المركز .

كلمة حضرة الأستاذ منصور مثالى

مدير عام مصلحة الإحصاء والتعداد ومدير المركز التدريبى لدراسات الدخل القومى

فى حفل إفتتاحه

حضرة الرئيس ، سيداتى وسادتى .

يسعدنى أن أقف اليوم بينكم كمدير لأول مركز تدريبى لدراسات الدخل القومى نظمته جمعية الإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة وعهدت إلى بشرف إدارته ، فإليها أتوجه بالشكر وبخاصـة إلى حضرة رئيسها الدكتور عبد الحميد بدوى .

وموضوع المركز التدريبى بالغ الأهمية ، مما دعا الجمعية إلى بذل الجهود لدى هيئة الأمم المتحدة لتنظيمه عن طريق الحكومة ممثلة فى شخص حضرة مندوبها الدائم السابق لدى الهيئة الدكتور محمود فوزى .

يرجع تاريخ أول محاولة لتقدير دخل مصر القومى إلى حوالى ثلاثين سنة مضت نشرته هذه الجمعية فى مجلتها « مصر المعاصرة » .

ولست فى حاجة إلى تبيان أهمية الإحصاء كأساس لمثل هذا الموضوع ولمختلف الأبحاث التى تهدف إلى النهوض بمستوى البلاد الإجتماعى والإقتصادى .

ويسرنى أن أنوه بهـذه المناسبة ، أن مصلحة الإحصاء ، تلقى ، رغم إمكانياتها المحدودة ، تقدير المتصلين بها ، وموظفوها جنود مجهولون منكرون ذاتهم وشعارهم دائماً الإتحاد والنظام والعمل .

ويرجع تاريخ إستعمال الإحصاء إلى زمن بعيد ، فقـد استخدمه الفراعنة للأغراض الإقتصادية والحربية ، كما أن ذكره قد جاء فى الآية الكريمة « وكل شىء أحصيناه فى إمام مبين » وفى غيرها من آيات القرآن الكريم .

إن فى الخطوة التى خطتها الجمعيـة ما يتمشى وأهداف هيئة الأمم المتحدة نحو التقدم الإقتصادى والإجتماعى عن طريق التعاون الدولى ، وإليها يرجع الفضل فى تنفيذ مشروع هذا المركز التدريبى بإيفادها خبيرين ممتازين فى الموضوع ، هما المستر بيتر دى ولف والمستر جون كراوفورد ، وكلنا ثقة من أنهما سوف لا يدخران جهداً فى المعاونة على بلوغ الهدف المرجو من المركز التدريبى .

ملخص الكلمة التى ألقاها جناب المستر بيتر دى ولف

خبير هيئة الأمم المتحدة بالمركز التدريبى لدراسات الدخل القومى

فى حفل إفتتاح المركز

سيدى الرئيس ، سيداتى وسادتى

يسرنى أن ألقى هذه الكلمة بمناسبة إفتتاح المركز التدريبى لدراسات الدخل القومى الذى نظمته جمعية الإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة .

ومن الأمور التى تضعها هيئة الأمم نصب أعينها العمل على مساعدة الدول المختلفة وهى تولى فى سبيل ذلك الخطط والبرامج أهمية خاصة . فهذا مكتب الإحصاء التابع لها دائب الإهتمام بتنمية إحصاءات الدخل القومى والنهوض بتقديراته ، وقد اتخذت

لجنة الإحصاء فى دورتى انعقادها الرابعة والخامسة قراراً يتضمن توصية السكرتارية بمتابعة العمل على تقديم الاقتراحات لوضع أسس موحدة تتبع فى تنظيم إحصاءات الدخل القومى ، كما أوصت بضرورة اشتراك خبراء مختلف الدول فى هذا العمل حتى يمكن الإستفادة من الخبرة الجماعية فى هذا الميدان الحيوى ، وأن إيفاد الخبراء إلى مصر فى هذا الموضوع هو تطبيق لهذا القرار .

إن الحياة الإقتصادية وظواهرها المختلفة يكتنفها كثير من التعقيد ويقتضى تفهمها الرجوع إلى بيانات كثيرة تتصل بصفة خاصة بميدان الإحصاءات الإقتصادية .

وكلما كثرت البيانات كلما كانت هناك حاجة إلى تنظيمها وتنسيقها لكى تعطى صورة موحدة للبناء الإقتصادى ، ويقتضى ذلك الأمر الملاءمة بين اتجاهين مختلفين ، أول هذين الاتجاهين هو الرغبة فى رسم صورة دقيقة تتفق بقدر الإمكان مع الواقع فى تفاصيله وجزئياته مما يستدعى ذكر الكثير من البيانات المفصلة المتزاحمة وثانيهما هو الرغبة فى الوصول إلى طريقة عملية من شأنها الحد من عدد المتغيرات التى تتألف منها تلك الصورة حتى لا تكون صورة معقدة والإقتصار على المجاميع الكبيرة كالدخل القومى ، الإستهلاك ، الإنتاج الاجمالى ، الاستثمارات الخ .

وقد بذلت الجهود لرسم صورة شاملة للحياة الاقتصادية اتخذت أشكالا متباينة ولو أنها جميعاً تتصل ببعضها البعض ، فقد عنى فريق من الباحثين بأسس الدخل القومى وتقديراته وما يتصل بذلك من نظام الحسابات الأهلية . واهتم فريق آخر بما يسمى جداول الإنتاج والاستهلاك وذلك بتتبع تطورات السلع أثناء تداولها . واتجه فريق ثالث إلى التطورات المالية البحتة فكانت عنايته بالثروة أكثر منها بالدخل والانتاج .

وقد بذلت جهود كثيرة فى السنوات الأخيرة للملاءمة بين مختلف الاتجاهات . وسوف ينصب الاهتمام فى هذا المركز التدريبى على دراسة الخطوط الرئيسية لهذا الموضوع وسنوجه جل عنايتنا لدراسة تعاريف الدخل القومى وطرق تقديره .

واختيار هذا الموضوع مادة للدراسة هو اختيار موفق تماماً ، حيث أنه يتضمن

مقاييس الرفاهة الإقتصادية ، وإذا ما توافرت البيانات والمعلومات الكافية عن أوجه النشاط الاقتصادي أمكن وضع خطط التنمية الاقتصادية وأمكن تنفيذها بطريقة سديدة .

وإذا توفرت البيانات عن فترة قصيرة ، لتكن سنة واحدة ، فإن ذلك يمكن أن يكون أساساً للتعرف على حقائق هامة عن البناء الاقتصادي الأمر الذي يساعد على وضع خطط الإصلاح ، فهذه البيانات في الواقع تعطينا فكرة عن الجانب من الإنتاج الذي يستخدم في الاستهلاك والجانب الآخر الذي يوجه إلى ميدان الاستثمار كما يمكننا أن نقف على درجة اعتماد الدولة على التجارة الخارجية وكيفية توزيع الإنتاج القومي على مصادره المختلفة كالزراعة والصناعة والتجارة والنقل الخ .

وإذا ما توافرت البيانات لعدد من السنين فإنه يمكننا أن نستخلص منها نتائج أكثر أهمية ونصبح أكثر قدرة على دراسة خطط التنمية الاقتصادية وتقدير نتائج السياسة الاقتصادية المتبعة واختبار مدى كفايتها . وإذا كان هناك نظام للحسابات الأهلية فإن ذلك سيكون بلا شك سنداً قوياً للمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي الذي تم إنشاؤه أخيراً إذ يعتبر هذا النظام مؤشراً يعتمد عليه في توجيه الاستثمارات الوجهة السليمة ولتنفيذ برنامج التصنيع الذي تعنى به الحكومة في الوقت الحاضر .

وأود بعد أن أوضحت فوائد إحصاءات الدخل القومي أن أستعرض في إيجاز مختلف البحوث والتقديرات التي أجريت في هذا الميدان والتي ستكون مادة لدراساتنا المقبلة .

إن أول تقدير للدخل القومي في مصر ، كما علمت ، هو الذي قام به جناب الدكتور ا . ج . ليفي المراقب الأسبق لمصلحة الإحصاء والتعداد وكان ذلك التقدير عن سنة ١٩٢٢ ، وهذا التقدير ولو أنه لا يعتبر دقيقاً تماماً لقصور الإحصاءات في ذلك الوقت ، إلا أنه يدل على أي حال على اهتمام مصر بموضوع لم يكن هناك من يوليه اهتماماً في كثير من الدول الأخرى . ثم نجد محاولة أخرى لحضرة الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعي الذي قدر الدخل القومي عن سنة ١٩٤٥ ، وفي

بحث علمى لحضرة الدكتور محمود أنيس نجد تقديراً للدخل القومى فى عدة سنوات . وأخيراً نجد تقديراً قامت به مصلحة الإحصاء والتعداد تحت إشراف حضرة الأستاذ منصور مشالى . وتدل هذه التقديرات فى جملتها على مدى التقدم الذى حققته مصر فى هذا الميدان حتى الآن . والحق أن البيانات الإحصائية قد نمت كثيراً عن ذى قبل وحلت الأرقام فى كثير من الحالات محل الحدس والتخمين . على أنه ما زال هناك شوط طويل لاستكمال البيانات والإحصاءات اللازمة . حيث أن الفروق بين التقديرات المختلفة تعتبر جد كبيرة .

وفى ختام كلمتى أود أن أذكر بعض الشىء عن تنظيم المركز التدريبى .

فى أواخر عام ١٩٥١ حضر إلى مصر جناب المستر ديركسون رئيس قسم إحصاءات الدخل القومى بمكتب الإحصاء التابع لهيئة الأمم المتحدة . وذلك بناء على دعوة من جمعية الاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ووزارة المالية ، وقد أعد جنابه تقريراً اتخذ أساساً لتنظيم المركز التدريبى .

وقد قامت هيئة الأمم المتحدة بتزويد المركز بخبيرين فى الموضوع ، وقامت الجمعية من ناحيتها بعمل كل الترتيبات وتدبير كافة التسهيلات اللازمة لأعماله .

وسوف يشتمل برنامج هذا المركز على دراسة موضوع الدخل القومى وما يتصل به من دراسات وستلقى محاضرات فى الطرق الإحصائية وأدوات التحليل الاقتصادى لاستعادة المعلومات الأساسية وستنظم حلقات للمناقشة بين وقت وآخر لتتاح الفرصة للمنتسبين لإبداء آرائهم ولتفهم ما يدق عليهم فهمه .

وأرجو أن يلازم المركز التدريبى التوفيق فى أعماله بفضل التعاون الصادق بين كافة المشتركين فيه من أساتذة ومنتسبين حتى يحقق الأمل المعقود عليه .

ا . ق